أثر العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية دراسة حالة مصرف بغداد للمدة (2004-2016)*

أحمد موسى كريم أ.م. د افتخار محمد مناحي الرفيعي

الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية ، بغداد / العراق

The Effect of Internal Factors on the Profitability of Commercial Banks the case study of the Bank of Baghdad for the period (2004-2016)

Ahmed Mousa Karim **Dr. Iftikhar Mohamed Menahi Al-Rafi'i**

University of Iraq - Faculty of Management and Economics / Department of Finance and Banking, Baghdad / Iraq

Ahedmusa1@gmail.com **dr.iftkhar2011@yahoo.com**

المستخلص

تعد الربحية هدفاً اساسياً تَتطلع الى تحقيقه ادارات المصارف التجارية لكونها مقياساً للحكم على كفاءتها وفاعليتها في استخدام مواردها، والمحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم المركز المالي لها، وتعزيز ملاءتها، الامر الذي يترتب عليه زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي عليها.

و يهدف البحث الى دراسة العوامل الداخلية وتحديد اهميتها في التأثير على الربحية التي في ضوءها توضع السياسات الملائمة والكفيلة بتحسين الربحية، حيث تم الاعتماد على اسلوب التكامل المشترك وفقاً لطريقة جوهانسون لتوضيح استقراريه تلك العوامل ودرجة تكاملها في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية : الربحية، المصارف التجارية، مصرف بغداد، التكامل المشترك، جوهانسون.

*بحث مستل من رسالة ماجستير

Abstract

Profitability is a goal the administrations of commercial banks seek for it because of it's a measure to judge on its efficiency and activity in using resources, and maintain the consistency and support its the financial position and proficiency, the thing that leads to its ability to counter the risks and obligations on it.

Profitability in commercial banks effected by a group of internal factors , and the unit of importance of these factors differs as from the degree and the strength on the Profitability.

For this purpose, in aiming to make a research on these factors and consider its importance on effecting the profitability and in compliance with it the proper and adequate politics is set to enhance profitability, as the technique of cointegration have been depended on according to Johansen method, to show the range of stability of these factors and degree of its integration on long term

Keywords: Profitability, Commercial Banks, Bank of Baghdad, Joint Integration, Johansson.

المطلب الاول :- الاطار العام للبحث

المقدمة

تعد المصارف التجارية واحدة من اهم المؤسسات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد المعاصر لأنها مصدراً لتدفق التمويل للاستثمار والتبادل التجاري ، فان الوظائف التي تؤديها المصارف

التجارية تمثل واحدة من أهم طرق تدوير الاموال في الاقتصاد، وتعتمد التنمية الاقتصادية في أي بلد على وجود نظام مصرفي قوي، حيث أن التطور والتنوع في تقديم الخدمات المصرفية يؤدي دوراً هاماً في التخصيص والاستخدام الفعال للائتمان.

حيث تعُد الربحية احد اهم مرتكزات العمل المصرفي كونها مصدرا لزيادة ثقة المودعين والمستثمرين كما انها تمثل احد المؤشرات المهمة في تقييم اداء المصرف.

وبإمكان المصارف التجارية ان تكون شريك فعال في عملية التحول نحو اقتصاد السوق والذي يتطلب وجود نظام مصرفي قادر على توفير التمويل الكافي لدعم القطاع الخاص.

لذلك فأننا نسعى في هذا البحث الى التعرف على ابرز التحديات او العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية مصرف بغداد.

اولا : مشكلة البحث

تعد الربحية من اهم مرتكزات العمل المصرفي نظرا لما لها من اهمية بالنسبة للمساهمين والمودعين واصحاب المصالح، ولما ينتج عنها من اثار بالغة في الاقتصاد القومي، وقد تعرض عدد من المصارف التجارية الى صعوبات كبير تسببت في افلاسها نتيجة عوامل داخلية، لذلك فان مشكلة البحث تتمثل في تباين ربحية مصرف بغداد خلال المدة 2004 – 2016.

ثانياً : أهمية البحث

تبرز اهمية البحث في تسليط الضوء على احد الموضوعات المهمة المتعلقة في العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الخاصة، كونها دليلاً على كفاءة أدارة المصارف ومصدراً لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي مما يساهم في تمويل الاستثمار وتسريع عملية التنمية الشاملة، وقد يساهم هذا البحث في تقديم معلومات مفيدة لراسمي السياسات المصرفية وفتح المجال أمام دراسات أخرى تعنى بالمصارف.

ثالثاً : أهداف البحث

1- يهدف البحث الى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية مصرف بغداد للمدة (2004-2016).

2- مدى تأثير هذه العوامل في الاجل الطويل على مؤشرات الربحية في مصرف بغداد.

رابعاً : فرضية البحث

يفترض البحث وجود تباين في تأثير العوامل الخارجية على ربحية مصرف بغداد في الامد الطويل.

خامسا : حدود البحث

1- الحدود المكانية :- تم اختيار مصرف بغداد كعينة للبحث كونه من بين اكثر عشرة شركات تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية حسب التقرير السنوي للسوق عام 2016، فضلا عن كونه من اكثر الشركات العاملة في السوق افصاحا عن المعلومات.

2- الحدود الزمانية :- حدد البحث بالمدة (2004-2016) وذلك لتكامل بياناتها لدى الباحث.

سادسا : منهجية البحث

لتحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على الجانبين :-

1- الجانب النظري :- يقوم على المنهج الاستنباطي للأدبيات التي حصل عليها الباحث من الكتب الاطاريح والرسائل والبحوث والتقارير وغيرها.

2- الجانب العملي :- استخدام الاسلوب الكمي والمتمثل في اسلوب التكامل المشترك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10).

سابعا : هيكلية البحث

قسم البحث الى خمسة مطالب، تضمن المطلب الاول الاطار العام للبحث، اما المطلب الثاني فقد كان بعنوان ربحية المصارف التجارية والنظريات المفسرة لها، اما المطلب الثالث فقد كُرس لتوضيح العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، في حين تضمن المطلب الرابع قياس وتحليل العوامل المؤثرة على ربحية مصرف بغداد للمدة (2004-2016). واختتم البحث ببعض الاستنتاجات و التوصيات.

المطلب الثاني :- ربحية المصارف التجارية والنظريات المفسرة لها

أولا : مفهوم الربحية

تعرف الربحيةاعلى أنها " العلاقةابين الأرباح التي يحققهاالمصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح"، ان اصطلاح "الربحيةا" يتكون من كلمتين الربح (Profit) والقدرةا(ability)، وتعبر القدرةاعن قوةالمصرف على كسب الأرباح او القدرةاعلى الكسب من الاستثمارات، وتعد القدرةاعلى كسب الأرباح دليلاً على قوةاو ضعف الأداء المالي واالتشغيلي (Edson , 2015 :14).

ووورتبط الربحية ارتباطا وثيقاابالربح، ولكن الربحيةاهي المقياس المستخدم لتحديدانطاق أرباح المصرف فيماايتعلق بحجم الأعمال. والربحية تقيس كفاءةالمصرف ممثلاً بالإدارة. فالربحية يعُبراعنها كرقم نسبي وليس مطلق، ويمكن أيضاا تعُرف الربحية على أنها قدرةالمصرف على تحقيق عائد على الاستثماراستنادا إلى مواردها بالمقارنة مع استثمارابديل، وعلى الرغم من أن المصرف يمكنه تحقيق ربح الا ان هذاالا يعني بالضرورة أن المصرف مربحاً، لان الربحية تربط مقدارالارباح مع كمية الموارد المستخدمةافي سبيل تحقيق تلك الارباح (Nguyen و 2001 : 119).

ثانياً : النظريات المفسرة لربحية المصارف التجارية

تؤدي المصارف التجارية دورا هاما في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد، لذلك فان أدائها له انعكاسات كبير على التنمية الاقتصادية في أي بلد، وان ربحية المصارف التجارية مهمة ليس فقط على المستوى الجزئي وانما على المستوى الكلي للاقتصاد فربحية المصارف التجارية انعكاس لكفاءتها التشغيلية، لذلك فان العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية اجتذبت الباحثين، وكانت نتيجة ذلك ظهور عدة نظريات لتفسير ربحيتها أبرزها (Msc, 2014 : 16-18) :-

1- نظرية قوة السوق

تشير نظرية قوة السوق الى ان أداء المصرف يتأثر بهيكل السوق في هذه الصناعة، وهناك منهجين ضمن نظرية قوة السوق هما، منهج الاستهلاك و الإنتاج المستدام ووفقا لهذا المنهج فان المصارف التي تعمل في الأسواق الأكثر تركيزا تمتلك فرصة اكبر لزيادة ربحيتها من خلال رفع أسعار الفوائد والعمولات مقابل ما تقدمه من خدمات و خفض أسعار الفائدة التي تدفعها على الودائع،

على عكس المصارف التي تعمل في الأسواق ذات التركيز المنخفض، اما منهج السوق النسبية يفترض ان المصارف التي لديها منتجات متميزة فقط هي التي يمكنها ان تؤثر في أسعار الخدمات، ومن خلال استغلال قوتها التنافسية تستطيع ان تحقق أرباح مرتفعة.

2- نظرية الكفاءة

تفترض نظرية الكفاءة ان المصارف التي تحقق أرباحا عالية تكون أكثر كفاءة من غيرها، وهناك منهجين مختلفين هما، منهج الكفاءة- X (x- efficiency) ووفقا لهذا المنهج فان المصارف ذات الكفاءة العالية هي الأكثر ربحية بسبب انخفاض تكاليفها، اما منهج الكفاءة على نطاق واسع فانه يركز على وفورات الحجم بدلا من الاختلافات في تكنولوجيا الإدارة او الإنتاج، ويمكن للمصارف الكبيرة ان تتحمل تكاليف اقل للوحدة وأرباح أعلى من خلال وفورات الحجم، كما ان المصارف الكبيرة بإمكانها الاستحواذ على حصة سوقية اكبر.

3- نظرية المحفظة المتوازنة

وفقا لنظرية المحفظة، ان الحيازة المثلى لكل موجود في محفظة المصرف يعتمد على القرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة والتي تحددها عوامل عدة أهمها معدلات العائد على الموجودات المكونة للمحفظة و المخاطر التي تتعرض لها المحفظة وحجم المحفظة، لذلك فان تحقيق المصرف لأقصى قدر ممكن من الارباح يتوقف على الحصول على أفضل توافق بين الموجودات والمطلوبات والكيفية التي تدار بها التكاليف لإنتاج كل عنصر من عناصر الموجودات.

المطلب الثالث :- العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

تشيرااالى العوامل التي تقع ضمن سيطرةاادارة المصرف التجاري ومن ثم فان مدى اثر هذه العوامل على الربحية يعتمداعلى قدرة الادارة في التحكم بها وتسخيرها لخدمةاالاهداف التي تسعى الى تحقيقها، وابرز هذه العوامل هي:-

1- مخاطر الائتمان

ووتنشا المخاطر الائتمانية من احتماليةاعدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للمصرف،اوابرز هذه الالتزامات من القروض والسندات،افقد يكون هناك سداداولكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه اواقد يكون هناك سدادالكن ليس في الوقت المتفق عليه، لذلك فان المصارف التجاريةاتتعرض لهذا النوع من المخاطراذا قدمت قرضااو اشترت سندات ذات اجل طويل مقارنة بالمصارف التي تقدم قرضااو تشتري سندات قصيرةاالآجل، اذ ان المقترضين في الآجل الطويل قد يواجهون صعوبات أكثراقد تحد وتضعف من قدرتهم على السدادابالمبالغ والأوقات المحددة للسداد (العلي ، 2014 : 246).

2- السيولة

السيولة المصرفيةاتعني قدرة المصرف التجاري على التسديدانقداً لجميع التزاماته المالية والاستجابةالطلبات الائتمان او منح قروض جديدةاوهذا يستدعي توفير نقداسائل لدى المصرف او إمكانيةاالحصول عليه عن طريق تسييل بعض الموجودات أي تحويلهاالى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناءً على ذلك يراد بالسيولةاالمصرفية "الاحتفاظ بموجودات نقديةاسائلة او شبة سائلة لمواجهة الاحتياجات النقديةاالعاجلة" (ابو احمد والجبوري ، 2002 : 225).

ونظرا لاهميةاالسيولة لدى المصارف التجارية فانهااتلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولةاقانونية لاتقل عن حد ادنى مثلا في العراق 25%. الامر الذي يدعواالى ضرورة تقديراحتياجات السيولة من خلال التنبؤابالطلب على القروض والتسهيلات ودراسةاسلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف للتصفيةالاجبارية لبعض الموجودات وما يترتب عليه من آثار سلبيةاعلى ربحية المصرف، اذ ان احتفاظه بقدر كبيرامن الأموال السائلة يؤدي الى تخفيض قدرتهااعلى الاستثمار ومن ثم انخفاض ربحيتها، اما اذا لم يكن لدى المصرف القدراالكافي من السيولة فان ذلك يعرض المصرف لمخاطر كبيراقد تصل الى حد الإفلاس وهذاأسوء شي يمكن ان يتعرض له المصرف (الشمري ، 2016 : 369) .

3- حجم المصرف

ان واحد من أهم الأسئلة في الأدبيات المصرفية هو ما اذا كانت لحجم المصرف تأثيراً على ربحيته، و يتم قياس حجم المصرف حسب أجمالي الموجودات، وتشير الدراسات الى ان المصرف الكبير يكون اكثر قدرة على تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية مقارنةً بالمصرف الصغير، فضلا عن ان المصرف الكبير الحجم يمكنه زيادة ربحيته من خلال الاستفادة من وفورات الحجم و زيادة الكفاءة التشغيلية له، لذلك فهو يستطيع تقديم القروض او الخدمات الأخرى مقابل فوائد او عمولات منخفضة (Msc , 2014 : 25).

كما ان المصارف الكبيرةاقادرة على إشباع حاجات الشركات والدخول في انشطةاغير عادية مثل اصداراالسندات او ضمان اصداراالسندات لصالح الشركات الضخمة، والتعامل النشط في الاسواق المالية، كما تتمتع تلك المصارف في القدرةاعلى جذب وابقاء الكوادراالمصرفية المتميزة وعلى العكس من ذلك فان واحدةامن المشكلات التي تواجه المصارف الصغيرةاتتمثل في عدم القدرة على ابقاء موظفيهاامن ذوي القدرات المتميزة (الصيرفي ، 2016 : 123).

ولكن قد يؤثر كبر حجم المصرف سلباعلى ربحيتهُ نظر للصعوبةاالتي تواجه الادارة في التعامل مع كم كبيرامن الفعاليات، كثرة الإجراءات البيروقراطيةاممما يؤدي الى فقدان الكفاءةافي بعض الحلقات الاداريةاوارتفاع تكاليف الوكالة* ، كما ان بعض الاداراةافي المصارف الكبيرة قد تتبنى استراتيجيات النمواالعدوانية على حساب الربحية(Msc , 2014 : 25) .

4- عمر المصرف

للعراقةاوالقدم دور كبير في الاستحواذاعلى نشاط قطاع معين، إذ ان الشركة والمؤسسةاالعريقة تتميز عن المؤسسة والشركةاالحديثة في أنها تستحوذ على شريحةامن المتعاملين بحكم قدمها وعراقتها، وهذاالأمر ينطبق على معظم القطاعات ومنهاالقطاع المصرفي، اذ ان المصارف القديمة تتميز عن الحديثةافي ان لها زبائن منذ القدم وتستحوذاعلى شريحة كبيرةامن الزبائن على عكس المصارف الناشئة (الحسين ، 2011 : 48) ، وهذا حال المصارف التجارية الحكوميةافي العراق

فان أعرقهاهو مصرف الرافدين حيث تأسس في عام 1941 ، في حين لاتزال المصارف التجارية الخاصة حديثةاالعهد بالمقارنة مع الدول المتقدمة فقد بدأت المصارف الخاصة بالعمل مطلع التسعينيات من القرن العشرين (يحيى ، 2000 : 182).

ويمكن القول ان عمر المصرف يؤثرابشكل ايجابي على ربحيتهُ، فالمصارف العريقةافي اغلب الأحيان تتمتع بسمعة جيدةاومحل ثقة الجمهور الأمراالذي ينعكس بشكل إيجابي على كمية ونوعيةاالودائع لديها، كما ان ادارتها تمتلك الخبرة والدرايةافي العمل المصرفي بحكم تجاربهاالكبيرة في هذا المجال.

5- عدد الفروع

ان الانتشار الجغرافي للمصارف، وخاصةافي المناطق ذات الكثافة السكانيةالعالية سيعمل على زيادة عدداالمتعاملين مع المصارف، فإيصال الخدمات المصرفيةالهذه التجمعات السكانية، وخاصة اذا كانت تفصل بينهاامسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشاراالواسع هدفا لتعامل الجمهورامعها للاستفادة من خدماتها وخاصةافي مجال السحب والايداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين يؤدي الى زيادةاحجم الودائع وكذلك حجم القروض والتسهيلات الائتمانيةاوحجم عمليات تلك المصارف مماسيؤدي الى زيادة ربحيتها (الحسين ، 2011 : 48).

6- الرافعة المالية

ووالرافعة المالية هي استخدام التمويل المقترض في الهيكل المالي بماايؤدي الى تعظيم الربحية، ويتضمن التمويل المقترض كافةاانواع الودائع التي تحصل عليهاالمصارف من زبائنها، ويمكن تقسيم الودائع الى نوعين هماالودائع الجارية التي يقوم المصرف برداالمبلغ المودع في اي وقت من دون ان يدفع المصرف اي فوائداعليها، اما النوع الاخر فهي الودائع الثابتةاوودائع التوفير التي يكون المصرف ملزماً برد المبلغ المودع لديه في موعد محدداافضلا عن الفوائد المتفق عليها، وتمثل تلك الفوائد كلفةاالتمويل التي يتحملها المصرف ولكن هذا لا يعني ان حصول المصرف على الودائع الجارية ليست هناك كلفة لهذا النوع اذا ان تقديم هذه الخدمة مجاناً يمثل تلك الكلفة التي يتحملها

المصرف (العامري ، 2007 : 316) ، وتقاس درجة الرافعة المالية وفق الصيغة الرياضية الاتية (المصرفي الاهلي العراقي ، 2012 : 14):-

درجة الرافعة المالية = إجمالي الودائع / حقوق الملكية

ويتبين من الصيغة الرياضية ان الرافعة المالية هي سلاح ذواحدين إذ ان نجاح المصرف في تحقيق عوائد من توظيف الودائع تفوق التكاليف المترتبةاعليها يؤدي الى ارتفاع معدلات الربحية، لكن في حالة فشل المصرف في تحقيق عوائد تكفي لتغطيةاالفوائد المدفوعة على الودائع فان ذلك يؤدي الى مضاعفة اثراالخسائر التي يتعرض لها المصرف، مما قد يتسبب ذلك الى افلاس المصرف.

المطلب الرابع :- قياس وتحليل العوامل الداخلية المؤثر على ربحية مصرف بغداد للمدة (2004-2016)

اولا :- الاطار النظري لأسلوب التكامل المشترك Cointegration Test

يمكن تعريف التكامل المشترك بأنه يمثل حالة تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t , Y_t) او أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأُخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني إن بيانات السلسلتين قد تكون غير ساكنة إذا ما أُخذت كلٍ على حدة ولكنها تكون ساكنة كمجموعة.

يعد هذا الإختبار أحد الأساليب المستخدمة في حالة وجود إنحدار زائف، ويرجع أصل الفكرة إلى (Granger) عام (1981)، وتم توضيح هذه الفكرة وإجراء الإختبارات والأمثلة التجريبية من قبل (Engle & Granger) عام (1987). ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة السلسلتين(X_t , Y_t) متكاملتين من الرتبة الاولى وهذا يعني أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين (X_t , Y_t) تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر متكاملة من الرتبة صفر$\mathbf{I}(0)$ كي

يكون التفسير الاقتصادي للفرضية التي تنص على وجود العلاقة السببية بين متغيرين مقبولاً (عطية ، 2005 : 670) ، ومن الاختبارات المستخدمة لتحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي:-

1- إختبار أنجل وجرانجر Engle & Granger Test

قدم كل من انجل وجرانجر عام (1987) منهجية جديدة لإختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الإقتصادية، إذ يقتصر هذا الاختبار على متغيرين فحسب، ويتم إجراء هذا الاختبار كالآتي:-

أ- يتم الاستعانة بإختبارات جذر الوحدة لمعرفة إستقرار السلسلة الزمنية، فإذا كانت مستقرة عند المستوى يمكن إستخدام الطرق الإحصائية التقليدية للتقدير للحصول على دلالات إحصائية عالية الدقة، أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة عند المستوى وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها او الثاني وتكون متكاملة من الرتبة نفسها، فيتم تقدير إنحدار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين بطريقة (OLS) وكالآتي:-

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

ب- تحتسب البواقي (u_t) والتي تقيس إنحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن إتجاهها التوازني في الأجل الطويل وفق المعادلة الآتية:-

$$u_t = Y_t - a_0 - a_1 X_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

ت- بعد الحصول على بواقي الإنحدار المقدر$(\hat{u}_t)$ الناجمة عن انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل، يتم إجراء أحد إختبارات السكون على بواقي الانحدار وكالآتي:-

$$\Delta\hat{u}_t = b_0 + b_1\hat{u}_{t-1} + \Delta\hat{u}_{t-1} + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

بعد تحديد قيمة (t) المحتسبة نقارنها بالقيمة الحرجة لها من جداول أعدها أنجل وجرانجر، فإذا تم قبول فرضية العدم (H_0: B_1=0) فهذا يعني وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي أي إنها غير مستقرة، ومنه نستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للأنموذج،

أما إذا تم قبول الفرضة البديلة ($H_1: B_1 \neq 0$) فهذا يعني إن سلسلة البواقي مستقرة، مما يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للأنموذج تتصف بخاصية التكامل المشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، مما يجعل أنموذج تصحيح الخطأ أكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.

2- إختبار جوهانسن وجسيليون Johansen& Juselius Test

طور كل من (Johansen & Juselius) عام (1990) تقنية جديدة يمكن من خلالها تقديرات الارجحية العظمى لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة التي يمكن ان توجد بين مجموعة من المتغيرات، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترحا اجراء اختبارين هما (بلق ، 2013 : 365):-

أ. إختبار الأثر (Trace Test) ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

إذ إن: r: عدد متجهات التكامل المشترك $\hat{\lambda}_i$: القيم الذاتية لمصفوفة التباين والتباين المشترك

إذ يتم إختبار فرضية العدم (r = 0) مقابل الفرضية البديلة (r = 1)، فإذا كانت قيمة إختبار الأثر المحتسبة أصغر من القيمة الحرجة، تقبل فرضية العدم والتي تعني إن متجهات التكامل المشترك تساوي صفر، أماإذا كانت قيمة اختبار الاثر المحتسبة أكبر من الحرجة، تقبل الفرضية البديلة والتي تعني إن عدد المتجهات أكبر من صفر، مما يعني وجود التكامل المشترك بين متغيرات العلاقة.

ب. إختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test

ويأخذ الصيغة الآتية:-

$$\lambda_{Max} = -T\, Log\left(1 - \hat{\lambda}_i\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

يجرى كذلك إختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة بمقارنة قيمة (t)المحتسبة مع القيمة الحرجة الواردة في جداول (Johansen-Juselius) عند مستوى معنوية معينة، فإذا كانت قيمة (t) لمعدل الإمكان الأعظم أكبر من القيمة الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ومعرفة عدد متجهات هذا التكامل، والعكس صحيح في حالة قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

ويمتاز هذا الإختبار بكونه يتناسب مع العينات الصغيرة وإمكانية إستخدامه لأكثر من متغيرين، وكذلك يعد الأفضل حتى في حالة إستخدام متغيرين فقط، وتعتمد منهجية الإختبار على رتبة المصفوفات والتي نستطيع من خلالها تحديد إمكانية تحقيق التكامل المشترك من عدمه.

إذ إن رتبة المصفوفة تمثل عدد متجهات التكامل المشترك والتي يمكن إختبارها كما يأتي (شيخي ، 2013 : 127):-

1) إذا كانت رتبة المصفوفة (Π) مساوية للصفر($\text{Rank } \Pi = 0$)، فإن المتغيرات محل الدراسة لها جذر وحدة، مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك ويستوجب إستخدام الفرق الأول.
2) إذا كانت رتبة المصفوفة (Π) مساوية للواحد الصحيح ($\text{Rank } \Pi = 1$)،فإنه يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك ، والحد ($\Pi XL - P$) هو عامل تصحيح الخطأ للأنموذج.
3) إذا كانت المصفوفة (Π)تامة الرتبة ($\text{Rank } \Pi = n$)، وإن (n) تساوي عدد متغيرات الأنموذج المقدر، فإن جميع المتغيرات ليس لها جذر وحدة، أي إنها متغيرات ساكنة.
4) أما الحالات الأُخرى لرتبة المصفوفة (Π)فهي الحالات التي تكون فيها رتبة المصفوفة ($1 < \text{Rank } \Pi < n$)، وهذا يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملاً مشتركاً.

ثانياً :- نتائج قياس وتحليل العوامل الداخلية المؤثر على ربحية مصرف بغداد للمدة (2004-2016)

1- توصيف الأنموذج القياسي لتحديد العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية

يُقصد به صياغة العلاقات الإقتصادية بين المتغيرات موضوع البحث في صورة رياضية من أجل قياس معاملاتها بإستخدام الطرق القياسية. وتتكون هذه المرحلة من خطوتين هما:-

أ- تحديد متغيرات الأنموذج والإشارات المسبقة للمعالم.

بناءً على التحليل النظري للربحية والعوامل الداخلية المؤثرة عليها والمعلومات المتاحة عن الدراسات القياسية السابقة، يمكن صياغة الأنموذج القياسي للعوامل الداخلية المؤثرة على ربحيها وتحديد التوقعات النظرية المسبقة عن إشارات معالم الأنموذج وفق العلاقة الدالية الآتية:-

$$Y= f (x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, x_6)$$

إذ ان:

Y: معدل الربحية بدلالة معدل العائد على الموجودات (المتغير التابع).

X_1**:** حجم المصرف، يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

X_2: درجة المخاطر الائتمانية، ترتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

X_3: نسبة السيولة، ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل الربحية.

X_4: عدد الفروع، يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية .

X_5: عمر المصرف، يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

X_6: درجة الرافعة المالية، ترتبط بعلاقة طردية مع معدل الربحية.

ب- إختيار الصيغة الرياضية المناسبة.

يعد الأُسلوب الكمي وسيلة مهمة في تفسير الأبعاد النظرية، ويتم ذلك من خلال تحويل المتغيرات موضوع الدراسة إلى صيغة رياضية تأخذ شكل الدالة (Function). وبعد تقدير الأنموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) بإستخدام الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة والنصف اللوغاريتمية، تم إختيار الصيغة اللوغاريتمية للأنموذج الخاصة بالعوامل الداخلية المؤثرة على ربحية مصرف بغداد، لإنها تعطي مؤشرات إحصائية أفضل من غيرها، إذ تمتلك أعلى قيمة لـ ($F, R^2, \overline{R}^2$)، وأقل قيمة لـ (S.e) ومعايير فترات الإبطاء (AIC, H.Q, SC)، وسهولة معالجة هذه الصيغة حسابياً ومعالجتها لمشكلة عدم تجانس التباين من جهة، فضلاً عن دلالة معالمها التي تمثل المرونات من جهة أُخرى.

ت- نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل البحث.

اعتمدنا في بحثنا هذا على إختبار فيلبس بيرون(PP) للتحقق مما اذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، ويتم التحقق في هذا الإختبار من إمكانية رفض فرضية العدم (H_0=B=0) من عدمه كما في الإختبار السابق. ويلاحظ من الجدول (1) ان نتائج إختبار فيلبس (PP) أظهرت ان السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى لجميع المتغيرات، باستثناء درجة السيولة حيث اظهرت استقرارية عند المستوى عند درجة معنوية (10%) لذا تم أخذ الفروق الأُولى لها وتبين إنها استقرت عند مستوى معنوية (1%)، إذ كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة (H_1=B≠0) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة I(1).

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (PP) لمتغيرات الأنموذج الخاص بمصرف بغداد

PP	At Level							
With Constant	**Variables**	LNY1	LNX1	LNX2	LNX3	LNX4	LNX5	LNX6
	t-Statistic	-2.0040	-2.4885	-2.5437	-2.6914	-1.0783	-1.4798	-1.3805
	Prob.	***0.2841***	**0.1252**	**0.1126**	**0.0838**	**0.7158**	**0.6241**	**0.5830**
	Result	n0	n0	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6755	-2.4543	-2.6064	-2.9845	-1.0470	-1.6464	-1.1607
	Prob.	***0.2513***	**0.3481**	**0.2796**	**0.1482**	**0.9262**	**0.7361**	**0.9059**
	Result	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9911	0.0896	-0.6205	-1.0727	1.2556	12.5178	-0.6945
	Prob.	***0.9124***	**0.7059**	**0.4427**	**0.2519**	**0.9444**	**1.0000**	**0.4102**
	Result	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference							
With Constant	**Variables**	d(LNY1)	d(LNX1)	d(LNX2)	d(LNX3)	d(LNX4)	d(LNX5)	d(LNX6)
	t-Statistic	-4.3520	-4.1754	-4.1686	-4.1906	-3.0606	-20.8189	-3.3781
	Prob.	***0.0012***	**0.0021**	**0.0021**	**0.0020**	**0.0375**	**0.0001**	**0.0175**
	Result	***	***	***	***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3041	-4.1293	-4.1199	-4.1357	-3.1164	-5.8842	-3.4614
	Prob.	***0.0075***	**0.0117**	**0.0120**	**0.0116**	**0.1158**	**0.0001**	**0.0569**
	Result	***	**	**	**	n0	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2886	-4.2222	-4.2166	-4.2436	-2.9079	-20.6522	-3.3957
	Prob.	***0.0001***	**0.0001**	**0.0001**	**0.0001**	**0.0046**	**0.0000**	**0.0012**
	Result	***	***	***	***	***	***	***
Rank		**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**	**I(1)**
Critical table values								
	At Level	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	**At First Difference**	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
	1% level	-3.592462	-4.186481	-2.619851	**1% level**	-3.596616	-4.192337	-2.621185
	5% level	-2.931404	-3.518090	-1.948686	**5% level**	-2.933158	-3.520787	-1.948886
	10% level	-2.603944	-3.189732	-1.612036	**10% level**	-2.604867	-3.191277	-1.611932

المصدر: اعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

ملاحظة:- (*)،(**)،(***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي حسب القيم الجدولية لـ(Mackinnon)، و(No) تدل على إنها غير معنوية.

ث- تقدير الأنموذج القياسي.

قبل تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق أنموذج جوهانسون بين العوامل الداخلية والربحية بدلالة معدل العائد على الموجودات، يستلزم معرفة عدد فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول الآتي:-

جدول (2) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	34.35907	NA	6.21e-10	-1.334589	-1.042028	-1.228054
1	583.4490	883.9008	1.64e-20	-25.72922	-23.38873*	-24.87694
2	655.2857	91.10998*	6.65e-21*	-26.84320*	-22.45479	-25.24519*
3	697.4152	39.04681	1.75e-20	-26.50806	-20.07171	-24.16429

المصدر: اعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

*: العدد الامثل لفترات الإبطاء المثلى لكل معيار عند مستوى معنوية (5%).

يلاحظ من الجدول (2) أن فترة الإبطاء المثلى بلغت مدتين للأنموذج اعتمادا على معايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، إذ تم اختيار مدة الإبطاء المثلى اعتمادا على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة.

ج - اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسون

يبين الجدول (3) نتائج التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسون، اذ تشير الى وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في اللأنموذج، الامر الذي يعني رفض الفرضية الصفرية ($H_0=0$) القائلة بعدم وجود اي متجهة تكامل مشترك ومن ثم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجهات تكامل مشترك في الأنموذج.

فقد اظهرت نتائج اختبار الاثر للانموذج وجود اكثر من خمسة متجهات للتكامل المشترك r حيث كانت القيم المتحسبة اكبر من القيم الحرجة المناظرة لها عند مستوى معنوية 5% باستثناء الفرضية السابعة للانموذج.

اما نتائج اختبار القيمة المميزة العظمى فقد كانت مختلفة عن النتائج التي اظهرها اختبار الاثر، فقد اظهرت نتائج الاختبار للانموذج صحة الفرضية الصفرية. ومع اختلاف النتائج المتحققة من الاختبارين فان اختبار الاثر يعد الافضل (النيف والحنظي (2018: 28). ومن ثم يمكن القول بان هنالك علاقة توازنية على المدى الطويل بين الربحية والمتغيرات الداخلية المفسرة لها.

الجدول (3) اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون

اختبار الأثرTrace				**اختبار القيمة المميزة العظمىMax**					
	قيم الجذر الكامن Eigenvalue	Trace Statistic	0.05القيم الحرجة Critical Value	Prob.**		قيم الجذر الكامن Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05القيم الحرجة Critical Value	Prob.**
None *	0.667	213.6	125.6	0.0000	None	0.667	45.10	46.23	0.0658
At most 1 *	0.654	168.4	95.7	0.0000	At most 1 *	0.655	43.70	40.07	0.0187
At most 2 *	0.652	124.9	69.8	0.0000	At most 2 *	0.647	42.77	33.87	0.0034
At most 3 *	0.644	81.6	47.8	0.0000	At most 3 *	0.571	34.76	27.58	0.0050
At most 4 *	0.414	39.2	29.7	0.0031	At most 4	0.473	26.26	21.13	0.0087
At most 5 *	0.318	17.2	15.4	0.0268	At most 5	0.361	18.41	14.26	0.0104
At most 6	0.036	1.5	3.8	0.2173	At most 6	0.025	1.041	3.84	0.30

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

ج- تقييم الأنموذج المقدر اقتصاديا وإحصائياً وقياسياً

1) تقييم الأنموذج القياسي المقدر إقتصادياً

بالنسبة الى تقييم الانموذج القياسي المقدر اقتصاديا لتحديد العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية مصرف بغداد، فيتضح من الجدول(4) الاتي:-

أ) عدم وجود علاقة معنوية احصائياً بين حجم المصرف (X_1) ومعدل العائد على الموجودات، حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية لحجم المصرف بمقدار (0,032) بدرجة معنوية (67%) وهذه النتيجة لا تتفق و للمنطق الاقتصادي.

ب) وجود علاقة معنوية احصائياً بين درجة المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الموجودات، حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه درجة المخاطر الائتمانية بمقدار (0,57) و بدرجة معنوية (0,0003) أي إن زيادة درجة المخاطر الائتمانية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات بنسبة (56%) وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي.

ت) وجود علاقة معنوية احصائياً بين نسبة السيولة ومعدل العائد على الموجودات، حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه نسبة السيولة بمقدار (1,02) و بدرجة معنوية (0,0144) أي إن زيادة نسبة السيولة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات بنسبة (102%) وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي. ويكون ذلك نتيجة لطبيعة تركيبة موجودات مصرف بغداد حيث استحواذ الموجودات المتداولة المتمثلة في الاستخدامات النقدية والاستثمارات قصيرة الآجل على 92% من إجمالي الموجودات خلال مدة البحث.

ث) وجود علاقة معنوية احصائياً بين عدد الفروع ومعدل العائد على الموجودات، حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة طردية تجاه عدد الفروع بمقدار (4,15) و بدرجة معنوية

(0,0001) أي إن زيادة عدد الفروع بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات بنسبة (415%) وهذه النتيجة تتفق والمنطق الاقتصادي.

ج) وجود علاقة معنوية احصائياً بين عمر المصرف ومعدل العائد على الموجودات، حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة عكسية تجاه عمر المصرف بمقدار (8,92-) و بدرجة معنوية (0,0000) أي إن زيادة عمر المصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بنسبة (892%) وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي.

ح) وجود علاقة معنوية احصائياً بين درجة الرافعة المالية ومعدل العائد على الموجودات، حيث اظهر معدل العائد على الموجودات استجابة عكسية تجاه درجة الرافعة المالية بمقدار (1,95-) و بدرجة معنوية (0,0001) أي إن زيادة درجة الرافعة المالية بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بنسبة (195%) وهذه النتيجة لا تتفق والمنطق الاقتصادي.

الجدول (4) تقييم الأنموذج القياسي المقدر إقتصادياً لتحديد العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية مصرف بغداد

Dependent Variable: LNY1
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 20:23
Sample: 2005Q1 2015Q4
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.93760	1.944563	6.138964	0.0000
LNX1	0.032194	0.076236	0.422296	0.6753
LNX2	0.568243	0.141740	4.009056	0.0003
LNX3	1.025116	0.399092	2.568621	0.0144
LNX4	4.153629	0.973641	4.266077	0.0001
LNX5	-8.920895	1.808926	-4.931598	0.0000
LNX6	-1.958063	0.449380	-4.357257	0.0001

المصدر: اعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

2) تقييم الأنموذج المقدر إحصائياً

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول (5) سلامة الأنموذج المقدر إحصائياً بشكل تام، إذ كانت كل المتغيرات التفسيرية معنوية حسب اختبار (t) باستثناء المتغير X_1، فضلاً عن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.75) التي توضح إن الأنموذج المقدر يفسر (75%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (y_1)، كما إن قيمة إحصاءه (F) تؤكد على معنوية الأنموذج المقدر ككل والبالغة (18.98) عند مستوى معنوية أقل من (1%)، فضلاً عن انخفاض قيمة الخطأ المعياري (S.e) والبالغة (0.29).

جدول (5) المؤشرات الإحصائية للأنموذج المقدر

المؤشرات الاحصائية	القيمة
R-squared	0.754861
Adjusted R-squared	0.715109
S.E. of regression	0.297678
Sum squared resid	3.278656
Log likelihood	-5.304662
F-statistic	18.98916
Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: اعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

المطلب الخامس :الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات

1- أثبتت النتائج تحقق صفة الإستقرارية (السكون) عند المستوى لدرجة السيولة ، في حين تحققت صفة الإستقرارية (السكون) لبقية المتغيرات الأُخرى عند أخذ الفروق الأُولى لها وفق إختبارات جذر الوحدة المستخدمة (PP) ولا توجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية I(2).

2- تشير نتائج التحليل القياسي إن أفضل صيغة رياضية لتقدير الانموذج لتحديد العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية هي الصيغة اللوغاريتمية ، كما تؤكد خلوها من مشكلات التحليل القياسي كافة.

3- أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع (ربحية مصرف بغداد) وفق منهجية جوهانسون، إذ كانت إحصائية (F) المحتسبة أكبر من القيم الحرجة لها.

4- عدم تأثر ربحية (معدل العائد على الموجودات) مصرف بغداد بحجمه المصرف حيث اظهرت نتائج تقدير الانموذج المعتمد لتحديد العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية قياسيا عدم وجود علاقة معنوية احصائيا بين ربحية المصرف وحجمه.

5- اظهرت نتائج تقدير الانموذج المعتمد لتحليل العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية قياسيا :-

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الربحية (معدل العائد على الموجودات) مع درجة المخاطر الائتمانية، عدد الفروع وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الربحية (معدل العائد على الموجودات) وكلاً من عمر المصرف، درجة الرافعة المالية وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الربحية (معدل العائد على الموجودات)و نسبة السيولة وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي .

ثانيا:- التوصيات

1- ضرورة العمل على زيادة درجة الرافعة المالية الى اقصى درجة عن طريق الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، اذ يؤدي ذلك الى زيادة الربحية بشرط توفر القدرة للمصرف على تحقيق عوائد تفوق ما يدفعه من فوائد على الودائع والقروض.
2- ضرورة تنويع مصادر الايرادات وعدم اعتماد المصارف التجارية الخاصة على عمولات بيع العملة الاجنبية والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان.
3- ضرورة قيام المصارف التجارية الخاصة بزيادة عدد الفروع المصرفية بشرط ان تكون المنافع المتحصلة من ذلك تفوق ما يترب عليها من تكاليف.
4- ضرورة تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف العريقة والمصارف الجديد في السوق المصرفي العراقي للاستفادة من عمق تجربة تلك المصارف.
5- ضرورة قيام المصارف التجارية بتوسيع اعمالها من خلال ادخال طرق جديدة ومبتكرة في تقديم الخدمات المصرفية من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة.
6- ضرورة قيام المصارف التجارية العامة والخاصة بالإفصاح عن بياناتها بشكل شفاف والتعاون مع الباحثين.
7- تشجيع الدراسات التي تهتم بدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.

المصادر

اولا:- المصادر العربية

1. الكتب

أبو حمد، رضا صاحب والجبوري، فائق مشعل (2002) **ادارة المصارف**، جامعة بغداد، بغداد.

الشمري، صادق راشد (2016) **ادارة العمليات المصرفية- مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

الصيرفي، محمد (2016) **ادارة العمليات المصرفية العادية – غير العادية – الالكترونية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة.

العامري، محمد علي ابراهيم (2010) **الادارة المالية المتقدمة**، ط1، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان.

عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر (2005) **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار** الجامعية، مصر.

يحيى، وداد يونس (2000) **النظرية النقدية(النظريات. المؤسسات. السياسات)**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

ب- الرسائل والاطاريح

الحسين، ياسر شعبان (2011) **العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف التجارية(دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، كلية الادارة والاقتصاد.

ت – المجلات والدوريات

النيف، خالد لافي و الحنيطي، هناء محمد (2018) **اختبار فرضية كالدرو للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الاردني**، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، العدد5، المجلد1.

بلق، بشير عبد الله (2013) **العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2015**،المجلة الجامعية، جامعة الزاوية ،المجلد(2) ،العدد (5) ، ليبيا.

شيخي، محمد (2013) **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)** ، مجلة الباحث، العدد(13)، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر.

ث- النشرات الرسمية

المصرف الاهلي العراقي، التقرير السنوي،2012.

مصرف بغداد، التقرير السنوي، للأعوام (2004- 2016).

ثانيا:- المصادر الاجنبية

Edson, Ishuza Witness(2015) **The Effect of Financial Leverage on Commercial Bank,s Profitability in Tanzania**. Diss. The Open University Of Tanzania, Tanzania.

Msc, Blerta Banmi (2014) "**Internal and external factors affecting banking profitability: evidence from Albanian banking.**"Theses, Epoka University, Albanian.

Nguyen, Kieu Minh **(2001) Financial management and profitability of small and medium enterprises**, Theses, South Cross University، Australia.